م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2024/470

أخبار الاقتصاد العربي

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

26 شباط، 26 February 2024

.M E A K Weekly Economic Report No 470

prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

"The content of this report does not reflect the views of the Economic Advisor website, and the website does not bear any legal responsibility for any decisions made based on the information published in it. It does not constitute an offer or encouragement to buy or sell any financial assets, despite the website's confidence in its management."

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2024/470

أخبار الاقتصاد العربي

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 26 شباط، 26 February 2024

M E A K Weekly Economic Report No. 470

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry

التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 470

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف:

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية . أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية .وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات .

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية .

Weekly Economic Report No. 470

Link to download the report as a PDF:

Introduction: The report is the outcome of a follow–up to the economic media and the World Wide Web. It is made available to academics, economists, decision–makers, and followers to facilitate access to economic information.

Important Notice: Some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Assistance in verifying this information and citing the source for reliability is appreciated. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate information contained in the report, as the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible.

Note: Those who do not wish to continue receiving the report are requested to inform the author so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2024/470

أخبار الاقتصاد العربي

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 26 شباط، 26 February 2024

M E A K Weekly Economic Report No. 470

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry

Contents

أخبار الاقتصاد العربي 5
1 – 470 مليار درهم رأسمال واحتياطيات بنوك الإمارات بنهاية أكتوبر 5
2 – 8.5 مليار دولار إيرادات العراق من صادرات النفط في نوفمبر 6
3 – الاقتصاد المصري بين الإصلاح الاقتصادي الحقيقي والوهمي..... 8
4 – البيان الختامي للمؤتمر الدولي حول التنويع الاقتصادي كآلية خلق الثروة في الوطن العربي 29| 04| 2023..... 12
5 – مصر، البنك المركزي يعلن غداً الأحد بيان هام 14
6 – دليل البنوك في الأردن..... 15
7 – توازنات ما بعد حرب غزة: معادلات المواجهة والخطط الإقتصادية 17
8 – السعودية.. عجز الميزانية 35.8 مليار ريال في الربع الثالث..... 19
9 – اليوم العربي للسكان..... 20
10 – التقرير الوطني حول المراجعة الإقليمية السادسة لمؤتمر السكان والتنمية في المنطقة العربية 24
11 – لبنان، موازنة 2024 وتعديلاتها منفصلة عن أي خطّة للتعافي والإصلاحات البنيوية 25
13 – علمتني _الحياة، قصة قصيرة ..، محمد بن راشد..... 31
14 – للتعويم جوانب أخرى.. دوامة تضخم تلوح في أفق اقتصاد مصر 33

15 – إطلاق "مبادرة دبي للنمو العالمي" بقيمة 136 مليون دولار 36
16 – احتياطيات النفط في أفريقيا خلال 2023.. (تقرير).....39
17 – أكثر 10 دول عربية امتلاكًا لاحتياطيات النفط في 2023.....42
18 – للتعويم جوانب أخرى.. دوامة تضخم تلوح في أفق اقتصاد مصر 44

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2024/470

أخبار الاقتصاد العربي

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 26 شباط، 26 February 2024

M E A K Weekly Economic Report No. 470

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry

أخبار الاقتصاد العربي

1 – 470 مليار درهم رأسمال واحتياطيات بنوك الإمارات بنهاية أكتوبر

سكاي نيوز عربية – أبوظبي

مصرف الإمارات المركزي

ارتفع إجمالي رأس مال واحتياطيات البنوك العاملة في الإمارات على أساس سنوي بنحو 52.4 مليار درهم (حوالي 14.3 مليار دولار) أو ما نسبته 12.6 بالمئة، ليصل إلى 469.9 مليار درهم (نحو 128 مليار دولار) في نهاية أكتوبر الماضي، مقارنة بنحو 417.5 مليار درهم (113.7 مليار دولار) نهاية أكتوبر 2022. وذكر مصرف الإمارات المركزي في تقريره الشهري، أن رأسمال واحتياطيات البنوك زاد خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الجاري بنحو 9.6 بالمئة أو ما يعادل 41.3 مليار درهم، مقابل 428.6 مليار درهم بنهاية ديسمبر من العام الماضي 2022، بينما نما على أساس شهري بنسبة 1.14 بالمئة مقابل 464.6 مليار درهم في سبتمبر الماضي، موضحا أن رأسمال واحتياطيات البنوك، لا تشمل القروض" الودائع الثانوية" لكنها تتضمن أرباح السنة الحالية.

وبحسب "المركزي"، استحوذت البنوك الوطنية على نحو 86.3 بالمئة من إجمالي رأسمال واحتياطيات البنوك العاملة في الإمارات، مع وصول قيمتها إلى 405.5 مليار درهم نهاية أكتوبر الماضي، بزيادة على أساس سنوي نسبتها 12.64 بالمئة مقابل نحو 360 مليار درهم في أكتوبر 2022.

ووصلت حصة البنوك الأجنبية إلى 13.7 بالمئة من إجمالي رأسمال واحتياطيات البنوك العاملة في الإمارات، مع بلوغ قيمتها 64.4 مليار درهم في نهاية أكتوبر الماضي، بارتفاع على أساس سنوي بنحو 12 بالمئة مقارنة بنحو 57.5 مليار درهم في أكتوبر 2022، بحسب وكالة أنباء الإمارات.

وأشار المصرف المركزي إلى أن رأسمال واحتياطيات بنوك إمارة دبي وصل إلى 229.5 مليار درهم في نهاية أكتوبر الماضي بنمو سنوي نسبته 15 بالمئة، فيما بلغ رأسمال واحتياطيات بنوك إمارة أبوظبي نحو 205 مليار درهم بارتفاع سنوي نسبته 10.1 بالمئة، ووصل رأسمال واحتياطيات البنوك في الإمارات الأخرى إلى نحو 35.4 مليار درهم بزيادة سنوية قدرها 11.7 بالمئة.

وسجل رأسمال واحتياطيات البنوك التقليدية في الإمارات نحو 393.5 مليار درهم بنهاية أكتوبر الماضي بارتفاع على أساس سنوي بلغت نسبته 12.9 بالمئة، فيما بلغ رأسمال واحتياطيات البنوك الإسلامية حوالي 76.4 مليار درهم بزيادة على أساس سنوي بنحو 10.9 بالمئة.

https://www.skynewsarabia.com/business/1680339-470-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D8%B1%D9%87%D9%85-%D8%B1%D8%A7%D9%94%D8%B3%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%95%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%94%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%A8%D8%B1

2 – 8.5 مليار دولار إيرادات العراق من صادرات النفط في نوفمبر

علم العراق، سكاي نيوز عربية – أبوظبي

اكدت وزارة النفط العراقية، الاثنين، أن إيرادات الشهر الماضي بلغت أكثر من 8 مليارات دولار.

وذكر بيان للوزارة نقلته وكالة الأنباء العراقية، أن "كمية الصادرات من النفط الخام بحسب الاحصائية النهائية الصادرة من شركة تسويق النفط العراقية "سومو"، بلغت حوالي 103 ملايين برميل، بإيرادات بلغت نحو 8.5 مليارات دولار."

وأشار البيان، أن "مجموع الكميات المصدرة من النفط الخام لشهر نوفمبر الماضي من الحقول النفطية في وسط وجنوب العراق بلغت 101.7 مليون برميل، فيما كانت الكميات المصدرة من القيارة حوالي واحد مليون برميل، فيما كانت الصادرات إلى الأردن 172 ألف برميل."

وأضاف، أن "معدل سعر البرميل الواحد بلغ حوالي 82.4 دولاراً"، موضحا أن "الكميات المصدرة قد تم تحميلها من قبل (33) شركة عالمية من جنسيات عدة، من موانئ البصرة وخور الزبير والعوامات الأحادية ومن ميناء جيهان التركي ومستودع كركوك الحديث بالشاحنات الحوضية ومن حقل القيارة."

يذكر أن صندوق النقد الدولي كان قد حذر الأسبوع الماضي، من إن نمو الناتج المحلي الإجمالي للعراق سينخفض في عامي 2023 و2024 نتيجة تراجع إنتاج النفط في البلاد، بما في ذلك تخفيضات من تحالف أوبك+ للإنتاج، بينما يشكل التوسع المالي الكبير للبلاد في قانون الموازنة لثلاث سنوات مخاطر على المدى المتوسط .وقال الصندوق إن الاقتصاد الذي تقوده الدولة ويعتمد بشكل كبير على النفط والغاز، يحتاج إلى إصلاحات هيكلية جذرية لتنويعه وتحقيق النمو المستدام.

https://www.skynewsarabia.com/business/1680315-85-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%95%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-

3 – الاقتصاد المصري بين الإصلاح الاقتصادي الحقيقي والوهمي

مصطفى يوسف، 11/1/2024
باحث في الاقتصاد السياسي، ومدير المركز الدولي للدارسات التنموية

تعاني الحكومة المصرية من تراجع كبير في مصادر العملة الأجنبية (مواقع التواصل الاجتماعي)

مع تواتر الأخبار عن اتجاه الحكومة المصرية لسياسة التوريق (رهن جزء من إيرادات قناة السويس للحصول على قرض جديد)، وتحويل أصول الدولة لصندوق مصر السيادي تمهيدا لرهن ولبيع الأصول المربحة والتاريخية حتى يتسنى للحكومة سداد جزء من الديون، وإكمال المشاريع الإبهارية غير المجدية اقتصاديا. ومع تخفيض وكالتي التصنيف الائتماني موديز وفيتش لتصنيف مصر الائتماني لأكثر من مرة خلال أقل من عامين، ومع صدور تقرير مورجان ستانلي –المؤسسة المالية العريقة– الذي يرسم صورة شديدة القتامة للاقتصاد المصري.

تعاني الحكومة المصرية من تراجع كبير في مصادر العملة الأجنبية وتناقص كبير بمقدار أكثر من الثلث في تحويلات المصريين المغتربين والعاملين بالخارج، نظرا لفقدان الثقة في الحكومة المصرية.

تشير التوصيات إلى ضرورة تخفيض سعر الجنية أمام الدولار الأميركي، ليصل إلى حدود 55 جنية لكل دولار (سعره في السوق الموازية وقت كتابة هذه السطور)، حتى يمكن تقييم الأصول المصرية المعروضة على الشركاء الإقليميين لصندوق النقد الدولي بشكل عادل. وقد قرر الشركاء الإقليميون " دول الخليج" عدم اقراض النظام المصري أي قروض جديدة والاكتفاء بما تم تقديمه من منح لا ترد وقروض ميسرة وودائع تجاوزت ال ١٠٠ مليار دولار.

تعتبر سيطرة الجيش على معظم قطاعات الاقتصاد ومنافسة القطاع الخاص هي جوهر المشكلة، والتي بسببها يعاني الاقتصاد المصري من خلل هيكلي وغياب خطط التنمية الشاملة كما صرح مرارا مسئولو صندوق النقد والبنك الدوليين، وكذا عدم سيادة القانون مما أدى إلى إحجام الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعاني الحكومة المصرية من تراجع كبير في مصادر العملة الأجنبية وتناقص كبير بمقدار أكثر من الثلث في تحويلات المصريين المغتربين والعاملين بالخارج، نظرا لفقدان الثقة في الحكومة المصرية. وقد وصل صافي عجز أصول مصر الأجنبية في نهاية أكتوبر ٢٠٢٣ إلى أكثر من ٢٧.١ مليار دولار.

فيما توقع محللو مورجان ستانلي أن تصل الفجوة التمويلية ما بين ٢٣–٢٤ مليار دولار حتى نهاية يونيو ٢٠٢٤، وهو ما يفوق توقعات محللي صندوق النقد الدولي، والتي تم تقديرها سابقا بحوالي ١٧ مليار دولار.

مما فاقم من الأزمة هو عدم قدرة النظام المصري على بيع أصول كما كان مخططا، نظرا لعدم وجود سعر صرف مرن للجنيه المصري وسيطرة المؤسسة العسكرية بشكل شبه كامل على مفاصل الاقتصاد

هل الاقتراض وبيع الأصول هما الحل؟

اعتادت حكومة الجمهورية الجديدة منذ ٢٠١٤ على الاقتراض بشكل مبالغ فيه وبأسعار فائدة تعتبر من الأعلى عالميا، فكيف انعكست هذه السياسة الاقتصادية والمالية على الاقتصاد المصري؟

انهار سعر صرف الجنية المصري أمام الدولار الأميركي، فبعد أن كان ٦.٣٥ قبل ٣ يوليو ٢٠١٣ (بداية الجمهورية الجديدة) أصبح الآن يناهز الـ 55 جنيها، وبعد أن كان إجمالي الدين الخارجي قرابة الـ ٤٣ مليار دولار قبل بداية الجمهورية الجديدة، تجاوز الآن ١٦٥ مليار دولار (٤ أضعاف تقريبا)، وارتفع الدين المحلي من ١.٢ تريليون جنيه إلى أكثر من ٧ تريليون جنيه (٦ أضعاف تقريبا).

تفاقمت أزمة الاقتصاد المصري بعد أزمتي الكوفيد– ١٩ وبعدها الحرب الروسية الأوكرانية، حيث تخوف المقرضين الدوليين (مقرضي الأموال الساخنة) من اقراض الحكومة المصرية حيث بدأوا يبحثون عن ملاذات آمنة ودول ذات عملات أكثر استقرارا،

ومن ثم أصبح الاقتصاد المصري أكثر هشاشة وتكدست البضائع والحاويات في الموانئ المصرية نظرا لشح الدولارات في السوق، ونظرا لاستخدام معظم الحصيلة الدولارية في مشروعات لم يتم عمل دراسات لجدواها وليس لها مردود مباشر على الاقتصاد، أو تقوم بتحسين مستوى معيشة الغالبية العظمى من المصريين مثل العاصمة الإدارية الجديدة والعلمين الجديدة وأكبر جامع في مصر (يحتوي على أكبر نجفة في العالم) وأضخم كاتدرائية في أفريقيا، وأعلى برج في أفريقيا وتفريعة قناة السويس بالإضافة إلى قطار كهربائي يخدم الصفوة (أقل من ٣٪ من السكان)، بتكاليف مبدئية ١١ مليار دولار في اقتصاد مأزوم وبلد أكثر من ٦٠٪ من سكانه تحت وحول خط الفقر طبقا لتصريحات مسئولي البنك الدولي في ٢٠١٩ قبل أزمتي كوفيد– ١٩ و الحرب الروسية الأوكرانية، وتشير أرقام غير رسمية إلى تزايد معدلات الفقر بنسبة أكبر من تقديرات البنك الدولي "٥٠٪ تحت خط الفقر."

بعد الموجة التضخمية الحالية التي تفاقمت نتيجة ازدياد كبير في أسعار الغذاء والطاقة من جراء ٣ أزمات عصفت بالاقتصاد العالمي خلال السنوات الأربعة الماضية، وهي كوفيد– ١٩ وبعدها أزمة سلاسل الإمداد والتوريد والحرب الروسية الأوكرانية، وإحجام المقرضين الدوليين عن إقراض النظام المصري الذي كان معتادا على الاقتراض مع غياب شبه كامل لخطط التنمية ودراسات الجدوى، وفي وجود فساد غير مسبوق، حيث تعتبر الأسوأ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ومما فاقم من الأزمة هو عدم قدرة النظام المصري على بيع أصول كما كان مخططا، نظرا لعدم وجود سعر صرف مرن للجنيه المصري وسيطرة المؤسسة العسكرية بشكل شبه كامل على مفاصل الاقتصاد، مما يجعل هناك صعوبة شديدة لوجود أي تنافسية مع مؤسسة لديها إعفاءات ضريبية هائلة وعمالة شبه مجانية من المجندين.

يخرج علينا كل بضعة أسابيع رئيس الوزراء المصري الدكتور مصطفى مدبولي بتصريحات عن قرب حل مشكلة السيولة الدولارية، وعن اتفاقات لبيع المزيد من الأصول أو رهنها تحت مسمى التوريق (الاستدانة بطريقة مختلفة)، وهذه التصريحات لا تعبر عن الواقع ولا ترقى لكونها خططا، ولكنها تعبر عن أمنيات الحكومة المصرية. فبدلا من مواجهه الشعب المصري بالحقيقة والاعتراف بالأخطاء الاقتصادية الاستراتيجية الفادحة

التي قامت بها الحكومة يحاول المسؤولون المصريون تحميل أزمتي الجائحة والحرب الروسية الأوكرانية مسؤولية الفشل الاقتصادي، وهذه تبريرات لا تستند على حقائق، حيث أنه طبقا لبيانات البنك المركزي المصري فإن رصيد العملات الأجنبية السالب ومخاطر الديون ظهرت منذ ديسمبر 2021، أي قبل الحرب الروسية الأوكرانية بأكثر من ٨ اسابيع.

للأسف لازالت الحكومة المصرية تسعى للاقتراض من المؤسسات الدولية، وقد ظهر جليا سعادة وزير المالية ورئيس الوزراء بدعوة دول البريكس مصر للانضمام للتكتل الاقتصادي اعتبارا من مطلع هذا العام، حتى يتسنى لمصر الحصول على قروض جديدة من بنك التنمية الجديد التابع لتكتل البريكس.

الاقتراض وبيع الأصول ليسا حلا. الحل يكمن في مكافحة الفساد والشفافية ورفع يد المؤسسة العسكرية عن الاقتصاد وسيادة القانون. هذه الحلول المقترحة ممكنة في حال توافر الإرادة الصادقة والرغبة الحقيقية في التغيير.

ما هو الحل والمخرج للاقتصاد المصري من هذه الأزمة الطاحنة؟

سيادة القانون واستقلال القضاء ورفع يد الجيش عن الاقتصاد، بمعنى أن تؤول ملكية الوحدات الاقتصادية والأراضي المملوكة للجيش للدولة المصرية وأن تدرج موازنة هذه الوحدات الاقتصادية في الموازنة العامة للدولة، مع طرح هذه الوحدات في البورصة المصرية لكي يتم ملكية وإدارة هذه الأصول من قبل القطاع الخاص الوطني.

تقليص الإنفاق الحكومي وتحديدا مصروفات الحكومة والبرلمان ومؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية.

بيع المشاريع عديمة الجدوى الاقتصادية. على سبيل المثال العاصمة الإدارية الجديدة بمكاتبها الفاخرة والعلمين الجديدة والقصور الرئاسية والطائرات الرئاسية الجديدة –يتم البيع لشركات ومستثمرين أجانب– لتسديد جزء من الديون، كما فعل رئيس المكسيك "أندريس أوبرادور" ببيع الطائرة الرئاسية الشهيرة بفخامتها البالغة قيمتها 218 مليون دولار، والتي كانت تُعرف باسم الفيل الأبيض واعتبرها الرئيس رمزا للسفه في الإنفاق والفساد المالي، فليس من المنطقي في بلد يعاني غالبية سكانه من الفقر أن يكون لديه قصر رئاسي تبلغ مساحته ١٠ أضعاف مساحة البيت الأبيض في واشنطن.

بيع هذه القصور والطائرات الرئاسية الفاخرة يعطي صورة عن نية الحكومة الصادقة في التقشف والتوقف عن الانفاق الترفي وجديتها في الإصلاح الحقيقي.

توجيه كافة موارد الدولة للتعليم والصحة ودعم الصناعات الصغيرة ودعم الصادرات والتنمية السياحية، مع رفع القبضة الأمنية المسيئة لسمعة السياحة المصرية (مصر تمتلك مقومات سياحية غير موجودة في معظم دول العالم وبها أكثر من ثلث آثار العالم).

عند تطبيق النقاط الأربعة المذكورة بنزاهة وشفافية يتم الاتفاق مع الجهات الدولية والمقرضين على إعادة جدولة الديون وتخفيض الفوائد، نظرا لوجود إصلاحات حقيقية وليس وعودا بالإصلاح الوهمي والتسويف كما يحدث منذ قرابة العامين.

لكن، الاقتراض وبيع الأصول ليسا حلا. الحل يكمن في مكافحة الفساد والشفافية ورفع يد المؤسسة العسكرية عن الاقتصاد وسيادة القانون. هذه الحلول المقترحة ممكنة في حال توافر الإرادة الصادقة والرغبة الحقيقية في التغيير.

https://www.aljazeera.net/blogs/2024/1/11/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD

4 – البيان الختامي للمؤتمر الدولي حول التنويع الاقتصادي كآلية خلق الثروة في الوطن العربي 29| 04| 2023

تحت رعاية الاتحاد العاملي للمؤسسات العلمية UNSCIN

نظم مركز جيل البحث العلمي الملتقى الدولي المحكم تحت عنوان "التنويع الاقتصادي كآلية لخلق الثروة في الوطن العربي"، بإشراف الأمانة العامة للاتحاد ورئيسة المركز البروفيسور سرور طالبي، ورئاسة البروفيسور نوارة حسن (جامعة مولود معمري، الجزائر) بمشاركة أعضاء لجانه العلمية التحكيمية وأساتذة وباحثين من عدة جامعات عربية.

ولقد أوصى المؤتمر على ضرورة:

1. إعادة النظر في السياسات الاقتصادية بهدف خلق الثروة وتكثيف مداخيل وإيرادات الخزينة العمومية من خلال تطوير قطاعات الاستثمار وربطها ببعضها بهدف التنويع الاقتصادي وضبط شروطه.
2. تبني سياسات اقتصادية جديدة تدعم المؤسسات الناشئة وجعلها القاطرة التي تقود الانتقال بالاقتصاد من نظام ريعي إلى نموذج يعتمد على قطاعات منتجة للجيل الجديد من السلع والخدمات.
3. الاعتماد على اقتصاد المعرفة.
4. الحفاظ على الموارد الطبيعية والمياه الجوفية ووضع خطط واستراتيجيات لرفع معدل الاستثمار في القطاع الزراعي المحلي والعمل على تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء العربي الذاتي لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.
5. الحفاظ على الثروات الباطنية واستثمارها الرشيد ضمن خطة تعاون عربية في مواجهة أزمة الطاقة وعدم كفاية قطاع المحروقات.
6. الاستثمار في الطاقات البديلة والمتجددة كخيار استراتيجي للتنويع الاقتصادي.
7. العناية بالثروة البحرية والاستثمار في تربية المائيات والنقل البحري خاصة مع إطلالة أغلبية الدول العربية على شواطئ استراتيجية.
8. الاستثمار في التعليم وفي اقتصاد المعرفة سيما من خلال الربط بين المؤسسات التعليمية والاقتصادية.
9. الاستثمار في الصناعة الدوائية والاتجاه نحو القضاء على الاستيراد والتبعية الصحية.
10. تطوير القطاع السياحي.
11. وضع تشريعات صارمة للحد من عمليات غسيل الأموال من طرف المؤسسات الإلكترونية أو ألعاب الفيديو وغيرها.
12. التخلص من التبعية الاقتصادية وبناء اقتصاد عربي موحد وعملة مشتركة في إطار الحكومة الرشيدة والمستمرة وليس كاستجابة طارئة للأزمات.

https://unscin.org/archives/4972

5 – مصر، البنك المركزي يعلن غداً الأحد بيان هام

السبت 11/نوفمبر/2023 – 10:32 م

البنك المركزي المصري

يعلن البنك المركزي المصري غداً الأحد عن حجم التضخم الأساسي عن شهر أكتوبر الماضي.

وقد كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن تراجع معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين بالمدن المصرية إلى 35.8% في أكتوبر 2023، مقابل 38% خلال سبتمبر السابق عليه.

أوضح الجهاز في بيان له اليوم، السبت، أن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين لإجمالي الجمهورية سجل 190.1 نقطة لشهر أكتوبر 2023، مسجلاً تضخماً سنوياً بمعدل 38.5% مقابل 40.3% لشهر سبتمبر 2023.

أرجع الجهاز أسباب هذا التراجع الى انخفاض أسعار مجموعة الحبوب والخبز بنسبة 0.6%، مجموعة الفاكهة بنسبة 2.9%، مجموعة الخضروات بنسبة 2.5%،مجموعة المشروبات الكحولية بنسبة 0.1%، مجموعة المنتجات والاجهزة والمعدات الطبية بنسبة0.1%، بجانب ثبات أسعار مجموعة خدمات البريد، أسعار مجموعة خدمات الهاتف والفاكس، أسعار مجموعة التأمين.

يأتي ذلك فيما ارتفعت أسعار مجموعة اللحوم والدواجن بنسبة 5.6%، مجموعة الأسماك والمأكولات البحرية بنسبة 0.1%، مجموعة الألبان والجبن والبيض بنسبة 3.6%،مجموعة الملابس الجاهزة بنسبة 0.5%، مجموعة الايجار الفعلي للمسكن بنسبة 0.6%، مجموعة الاجهزة المنزلية بنسبة 1.9%، ومجموعة الادوات الزجاجية وأدوات المائدة والادوات المنزلية بنسبة 1.6% أشار الجهاز لانخفاض معدل التضخم الشهري لإجمالي الجمهورية إلى 1.2% في أكتوبر 2023 مقابل 2% في سبتمبر.

https://www.banker.news/59413

6 – دليل البنوك في الأردن

الموقع الالكتروني	المدير العام	رئيس مجلس الادارة	رقم الهاتف	النوع	اسم البنك
www.arabbank.com.jo	رنده الصادق	صبيح طاهر درويش المصري	5600000	البنوك التجارية	البنك العربي ش م ع
www.bank-abc.com/world/jordan	جورج فرح جريس صوفيا	صائل فايز عزت الوعري	5633500	البنوك التجارية	المؤسسة العربية المصرفية (الاردن)
www.bankofjordan.com	صالح رجب حماد	شاكر توفيق فاخوري	5696277	البنوك التجارية	بنك الاردن
www.cab.jo	كمال البكري	يزيد عدنان مصطفى المفتي	5006000	البنوك التجارية	بنك القاهرة عمان
www.capitalbank.jo	سامر العالول (بالوكالة)	باسم خليل سالم السالم	5100200	البنوك التجارية	بنك المال الأردني
www.jcbank.com.jo	سيزر هاني عزيز قولاجن	ميشيل صايغ	5203000	البنوك التجارية	البنك التجاري الأردني
www.jkb.com	هيثم البطيخي	ناصر اللوزي	5629400	البنوك التجارية	البنك الاردني الكويتي
www.ahli.com	أحمد الحسين	سعد نبيل المعشر	5638800	البنوك التجارية	البنك الاهلي الاردني
www.hbtf.com	عمار بشير علي الصفدي	عبدالاله محمد عبد الرحمن الخطيب	5005555	البنوك التجارية	بنك الاسكان للتجارة والتمويل

www.ajib.com	ناصر الطراونة	هاني القاضي	5607138	البنوك التجارية	بنك الاستثمار العربي الاردني
www.investbank.jo	منتصر عزت أحمد أبو دواس	فهمي أبو خضراء	5001500	البنوك التجارية	البنك الاستثماري
www.bankaletihad.com	ناديا حلمي السعيد	عصام سلفيتي	5607011	البنوك التجارية	بنك الاتحاد
www.aqaribank.jo	أحمد العسكري (بالوكالة)	..... .	5650181	البنوك الأجنبية	البنك العقاري المصري العربي
www.citibank.com/jordan	نور جرار	..... .	5675100	البنوك الأجنبية	سيتي بنك إن . إيه
www.Rafidain amman.com	جنان النايف	..... .	5802380	البنوك الأجنبية	مصرف الرافدين
www.blom.com.jo	د. عدنان الاعرج	..... .	5001200	البنوك الأجنبية	بنك لبنان والمهجر
www.iiabank.com.jo	إياد غصوب جميل العسلي	محمد سعيد شاهين	5209999	البنوك الاسلامية الأردنية	البنك العربي الاسلامي الدولي
www.jordanislamicbank.com	حسين سعيد سعيفان	عبدالله الهويش	5677377	البنوك الاسلامية الأردنية	البنك الاسلامي الاردني
www.safwabank.com	سامر سعدي التميمي	محمد ناصر أبو حمور	4602200	البنوك الاسلامية الأردنية	بنك صفوة الإسلامي
www.alrajhibank.com.jo	اياد محمد فهمي جرار	.....	5100800	البنوك الإسلامية الأجنبية	مصرف الراجحي

https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=141

7 – أسئلة حول توازنات ما بعد حرب غزة: معادلات المواجهة والخطط الإقتصادية

ماهر الخطيب – خاص النشرة، الأربعاء 01 تشرين الثاني 2023

حتى الساعة، لا تزال الكلمة الأولى والأخيرة، في الحرب الإسرائيليّة على قطاع غزة، للميدان العسكري، في ظلّ الرفض الإسرائيلي، المدعوم من قبل الولايات المتحدة، لأيّ إتفاق لوقف إطلاق النار، قبل أن تنجح تل أبيب في تحقيق "إنتصار" ما، يعيد لها صورتها "الردعية" التي فقدتها بعد عملية "طوفان الأقصى"، بسبب التداعيات التي من الممكن أن تترتب على ذلك. على الرغم من ذلك، هناك بعض الأسئلة التي بدأت تُطرح حول مستقبل الأوضاع، على مستوى منطقة الشرق الأوسط، بعد الإنتهاء من هذه الحرب، بينما الأهداف التي وضعت من قبل رعاة تل أبيب غير قابلة للتحقق، من حيث المبدأ، بسبب التوازنات التي فرضت من قبل اللاعبين الإقليميين والدوليين المؤثرين.

في هذا السياق، قد يكون السؤال الأساسي مرتبط بمستقبل الأوضاع في القطاع، الأمر الذي لا يمكن أن ينفصل عن النتائج التي ستفرزها هذه الحرب، حيث هناك من بدأ يطرح معادلة ألا يكون بإدارة "حماس"، أي أن يعاد تسليمه إلى السلطة الفلسطينيّة، بينما في المقابل من يعتبر أن "التسوية" المنتظرة قد تكرّس واقعاً جديداً، شبيه بذلك الذي نتج في الجنوب بعد عدوان تموز من العام 2006، لا سيما إذا ما نجحت الحركة في الصمود.

في مطلق الأحوال، تؤكّد مصادر متابعة، عبر "النشرة"، أنّ كل الأمور ستكون مرهونة بما سيفرزه الميدان من معطيات، مع الإشارة إلى أنّ تل أبيب قد لا تكون قادرة على تحمل حرباً طويلة الأمد، بسبب الخسائر الإقتصاديّة التي تتكبدها والتبدّل في مواقف بعض الجهات الدوليّة، بينما لا يبدو أن لدى "حماس" ما تخسره، خصوصاً أن غزة تقع تحت الحصار منذ سنوات، وهذا الواقع كان من الأسباب الأساسية لتفجر الأوضاع.

على المستوى الأوسع، تلفت المصادر نفسها إلى أنّ من المعادلات التي فرضتها الحرب عدم القدرة على حصر أيّ مواجهة تخوضها إسرائيل، في المستقبل، في جبهة

واحدة، وهو الشعار الذي يرفعه محور المقاومة منذ سنوات، لكن تطبيقه العملي برز في الفترة الراهنة، من خلال العمليّات القائمة في لبنان وسوريا والعراق، بالرغم من وجود من يعتبر أن الأمور لم تصل بعد إلى المستوى الشامل، وبالتالي هو لا يزال في مرحلة "الإختبار."

بعيداً عن الوقائع العسكريّة، هناك أسئلة أخرى تطرح على مستوى المشاريع التي كانت تتجه لها المنطقة قبل "طوفان الأقصى"، حيث كان العنوان الأبرز التطبيع السعودي الإسرائيلي، الذي كانت تسعى إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن للوصول إليه قبل الإنتخابات الرئاسية، إلى جانب مشروع الممر الإقتصادي الطموح الممتد من الهند إلى أوروبا، بالإضافة إلى المشاريع المتعلقة بالغاز في شرق المتوسط.

بالنسبة إلى المصادر المتابعة، الموقف السعودي من الأحداث الحاليّة يؤكد أن فرص الوصول إلى إتّفاق تطبيع، في وقت قريب، باتت ضعيفة جداً، في حال لم تبادر إسرائيل إلى تقديم تنازلات كبيرة على مستوى القضيّة الفلسطينية، لا يبدو أنها في وارد الذهاب إليها، أما فيما يتعلق بمشروع الممرّ الإقتصادي، فإنّ الكثير من علامات الإستفهام تُرسم حول جدوى وضع إستثمارات ماليّة هائلة، في مشروع من الممكن أن يتهدّد في أيّ لحظة، بسبب الأوضاع العسكريّة التي لا يمكن التكهن بتطوراتها.

في المحصّلة، تلفت المصادر نفسها إلى أن الأمر ذاته ينطبق على المشاريع المتعلقة بالغاز في شرق المتوسط، مع العلم أنها كانت أول من تأثر بإشتعال هذه الحرب، من دون تجاهل التداعيات التي ستتركها حول ما كان يُطرح على مستوى الممرات المفترضة نحو أوروبا، لا سيما في ظلّ تعارض الموقفين التركي والمصري مع الرغبات الإسرائيليّة، الأمر الذي قد يتطلب العودة إليه تحولات تصب في سياق الذهاب إلى تسوية كبرى، على المستوى الإسرائيلي الفلسطيني تحديداً.

https://www.elnashra.com/news/show/1643458/%D8%A3%D8%B3%D8%A6%D9%84%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84

8 – السعودية.. عجز الميزانية 35.8 مليار ريال في الربع الثالث

الرياض، سكاي نيوز عربية – أبوظبي، 01 – نوفمبر 2023

سجلت ميزانية السعودية، عجزا بنحو 35.8 مليار ريال (9.5 مليار دولار) في الربع الثالث من العام الجاري، بحسب ما أظهرته بيانات وزارة المالية السعودية، مساء الأربعاء.

وبلغ إجمالي الإيرادات في الربع الثالث 258.5 مليار ريال، فيما بلغت المصروفات حوالي 294.3 مليار ريال، وفق ما جاء في أرقام الميزانية التي أعلنتها وزارة المالية السعودية، على موقعها الرسمي.

وتراجعت إيرادات المملكة النفطية في الربع الثالث من العام الجاري إلى 147 مليار ريال، بانخفاض 36 بالمئة عن نفس الفترة من العام الماضي، فيما قفزت الإيرادات غير النفطية إلى حوالي 111.5 مليار ريال بزيادة سنوية 53 بالمئة. وتشير بيانات وزارة المالية السعودية، إلى أن الميزانية حققت عجزا خلال التسعة أشهر الأولى من العام الجاري بنحو 44 مليار ريال، وأنه سيتم تمويلها من خلال الديون الخارجية.

https://www.snabusiness.com/article/1666778-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%AC%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-358-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB

9 – اليوم العربي للسكان

السبت, 28 تشرين الأول 2023

يصادف 28 تشرين الأول 2023 اليوم العربي للسكان والتنمية، حيث جاء تحديد هذا اليوم بناء على توصية من جامعة الدول العربية، ويصادف هذا التاريخ تاريخ إنشاء المجلس العربي للسكان والتنمية عام 2019 والذي كان بمبادرة من المملكة الأردنية الهاشمية من أجل تعزيز العمل العربي المشترك في مجال السكان والتنمية. يأتي هذا اليوم والوطن العربي بحاجة لتوحيد الجهود في مواجهة القضايا والتحديات الكبيرة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية الاجتماعية وتحتل القضايا السكانية مرتبة الصدارة في المشهد العربي العام.

حقائق ديموغرافية على مستوى المنطقة العربية:

حجم السكان في الوطن العربي:

– تُظهر الأرقام الصادرة عن شعبة السكان في الأمم المتحدة أن عدد سكان العالم العربي قد ارتفع بمقدار 80 مليون في العقد الثاني من الألفية الثالثة ليصل إلى 473 مليون في عام 2023، وهو ما يمثل 5.9% من الإجمالي العالمي. ومن المتوقع أن ينمو عدد سكان المنطقة ليتخطى 533 مليون نسمة بحلول عام 2030 و694 مليون نسمة بحلول عام 2050.

– بينما يعيش 61% من سكان العالم العربي في القارة الأفريقية، يحظى الجناح الأسيوي بالنسبة الباقية والبالغة 39%. ويعيش 68% من سكان العالم العربي في 6 دول من أصل 22 دولة، وهي بالترتيب مصر والجزائر والسودان والعراق والمملكة المغربية والمملكة العربية السعودية.

التركيب العمري للسكان في الوطن العربي:

– لا تزال المنطقة العربية تتميز بتركيب سكاني فتي، حيث تشكل نسبة الأطفال دون سن 15 عاماً حوالي ثلث سكان المنطقة في عام 2023، وارتفع عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15و24 سنة من 51 مليون في عام 1995 إلى ما يقرب من 82 مليون في عام 2023، ومن المتوقع ان يصل عددهم إلى 108 ملايين عام 2050.

– أما بالنسبة لكبار السن ممن يبلغون 65 عاماً فما فوق فتبلغ نسبتهم في المنطقة العربية أقل من 5% في معظم البلدان باستثناء المغرب ولبنان وتونس. ولكن متوقع وبالأرقام المطلقة أن يرتفع العدد الإجمالي لكبار السن من 22 مليون في عام 2023 الى 31 مليون في عام 2030، ومن المتوقع ان تنمو نسبة السكان المسنين في المنطقة لتصل إلى (6%) بحلول عام 2030 وأعدادهم إلى 74 مليوناً (11%) بحلول عام 2050.

– ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد من 60 سنة في عام 1990 الى 69 سنة في عام 2023.

الإنجاب في الوطن العربي:

– انخفض معدل الإنجاب الكلي في الدول العربية من 6.2 طفل لكل امرأة في عام 1990 إلى 3.1 طفل لكل امرأة عام 2023. وتسجل الصومال أعلى معدل إنجاب كلي في المنطقة بمعدل 6.2 طفل لكل امرأة، يليها السودان بمعدل 4.4 أطفال. ويقترب نطاق معدل الإنجاب الكلي أو يتدنى عن مستوى الاحلال (2.1 طفل لكل امرأة) في لبنان والكويت وتونس عام 2023.

الهجرة في الوطن العربي:

– للهجرة الطوعية والقسرية والنزوح، تأثير كبير على حجم وهيكل السكان في المنطقة العربية. ففي عام 2021 استضافت الدول العربية حوالي 15% من مجموع المهاجرين واللاجئين في جميع أنحاء العالم، كما استمرت الهجرة والنزوح القسري من البلدان العربية في ازدياد حتى وصلت إلى ما يقدر بنحو 32.8 مليون شخص في عام 2020، بقي 44% منهم داخل المنطقة.

التحديات السكانية الراهنة في الوطن العربي:

– تتفاوت الدول العربية في مواردها اللازمة لتلبية الحاجات الأساسية وغير الأساسية لسكانها، خاصة في ظل الظروف الحالية الصعبة والتحديات التي تواجهها المنطقة، والتي تعيق تحقيق التنمية المستدامة، حيث يستمر تأثير الأزمات الإقليمية في إحداث نتائج سلبية على مسيرة المنطقة العربية نحو التنمية المستدامة،

– ارتفاع معدلات البطالة خاصة بين الشباب مما يشكل تحدياً أمام استغلال طاقاتهم وإمكانياتهم لجني ثمار العائد الديموغرافي وتفعيل مشاركتهم الإيجابية في التنمية بعيدا عن العنف والتطرف،

– انخفاض جودة مخرجات التعليم وعدم وملاءمتها لاحتياجات سوق العمل، وقصور في التركيز على الحقوق الإنجابية والمساواة غير المتحققة بين الجنسين وتمكين المرأة، بالإضافة للتفاوت التنموي بين المناطق، وضعف تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً، والنقص في البيانات والمعلومات الشاملة المتعلقة بكل أوجه وقضايا السكان والتنمية.

– يمكن لعدة عوامل كانتقال السكان، والمعدلات غير المتوقعة للهجرة الطوعية والقسرية، والنزوح، ومعدلات الإنجاب المرتفعة والنمو الديموغرافي المتسارع، ورأس المال البشري المتواضع، وخاصة بين الشباب في بعض البلدان، يمكن لها أن تزيد الضغوط على أجندة التنمية المستدامة 2030، إن لم تلق الاستجابة الكافية في السياسات والممارسات. ومازال غالبية بلدان المنطقة لم يستثمر بعد بالشكل الكافي في التعليم، والصحة، والمهارات والفرص التي يمكن أن يحصل عليها الشباب في سن 15–24 عاما، بما يحول هذه الكتلة الشبابية الناشئة من تحد إلى فرصة كبرى.

الطريق إلى الأمام مواجهة التحديات السكانية في الوطن العربي:

مواجهة هذه التحديات يتطلب جهود موحدة ومنسقة توفر أفضل السبل والخدمات في مجال قضايا السكان والتنمية والترابط بينهما في الوطن العربي، والعمل على تطوير قطاع السكان وتقديم العون لوضع سياسات واستراتيجيات وطنية للسكان بما يتناسب مع احتياجات كل دولة، وبما يخدم قيام المشاريع والبرامج المشتركة بين الدول العربية، وأهمية رفع مستوى الوعي حول كافة القضايا السكانية في الدول العربية وعلى كافة الأصعدة الحكومية والرسمية والشعبية والمجتمعية العامة والخاصة وغيرها، وضرورة ربط قضايا السكان بمحاور التنمية الاجتماعية، بما يساهم في الوصول إلى مجتمع عربي مزدهر ويتمتع بالرفاه في كافة المجالات.

https://hpc.org.jo/ar/content/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86-0

10 – التقرير الوطني حول المراجعة الإقليمية السادسة لمؤتمر السكان والتنمية في المنطقة العربية

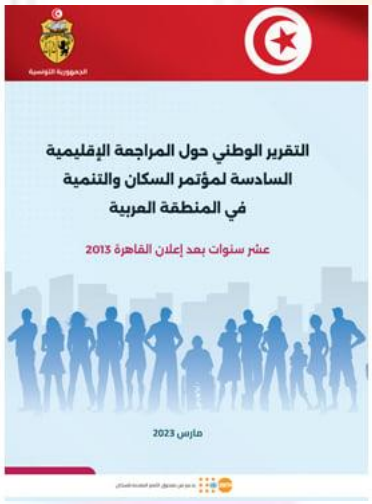

عدد الصفحات90 : تاريخ النشر 1 :مارس 2023، مؤلفUNFPA :

أدّى الأثر التراكمي للنزاعات واختلال الأمن وموجات الهجرة القسرية والنزوح واللجوء إلى خسارة مئات الآلاف من الأرواح وملايين اللاجئين والمشرّدين وتدمير الممتلكات والبنى التحتية وتزايد نسب الفقر والبطالة وعدم المساواة وانتشار مظاهر العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة ضدّ الأطفال والفئات الهشّة، كلّ ذلك مع تآكل قدرات الكثير من الدول وتقلّص فرصها وإمكاناتها وعجز الأفراد عن مواجهة التحديات والضغوط أو حتى التأقلم معها.

وجاءت جائحة كوفيد 19، ثم الحرب الأكرانية الروسية وما أفرزته من أزمة اقتصادية واجتماعية، لتزيد من صعوبة الوضع التنموي والإنساني وتآكل الكثير مما حقّقته جلّ الدول العربية من إنجازات وتحولات إيجابية خلال العقود السابقة في مختلف مستويات التنمية البشرية والاقتصادية، فتراجعت نسب النموّ وتعسّرت الأنظمة المالية وتوقّفت أو كادت مسارات التقليص من الفقر وتنشيط أسواق العمل وتغيّرت أولويات الكثير من الدول لتقلّص جهودها لتأمين الحقوق في الصحة العامة والتعليم

والحماية الاجتماعية والبنية الأساسية وحماية البيئة وتأمين الحقوق الإنسانية للجميع، إلى التركيز على مقاومة الجائحة وتوفير ضرورات العيش لسكّانها على حساب الكثير من الحقوق الإنسانيّة الأخرى، وهو ما أدّى إلى ارتفاع نسب الفقر والبطالة وتراجع اقتصاديات الدول والارتفاع الكبير للأسعار ولنسب التضخّم وتوسع الهوّة بين الفئات السكانية وبين بلدان المنطقة. هذا فضلا عن التزايد الملحوظ للتحركات الاجتماعية وللأزمات والتجاذبات السياسية في العديد من الدول. ومن الطبيعي أن تكون الفئات السكانية الهشّة هم الأشدّ تأثّرا بهذا الوضع وبتداعيات الأزمات المتداخلة. إن مختلف هذه الأحداث تبرز أهمية هذه المراجعة خاصة وأن الأزمات أثرت على مسار تنفيذ وبلوغ أجندة أهداف التنمية المستدامة 2030.

https://tunisia.unfpa.org/ar/publications/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AF%D8%B3%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9

11 – لبنان، موازنة 2024 وتعديلاتها منفصلة عن أي خطّة للتعافي والإصلاحات البنيوية

26كانون الثاني 2024

- إن الإعفاءات المنصوص عليها تفيد بعض دافعي الضرائب الذين نجحوا بالضغط على لجنة المال والموازنة

- لا يزال العبء الضريبي يقع بشكل غير متناسب على الفئات نفسها أي الأكثر فقراً والأكثر التزاماً بالقانون
- مواد تعفي المتهرّبين من دفع الضريبة من الغرامات المترتّبة عليهم تدفع الملتزمين منهم إلى التوقّف عن الإمتثال
- توسيع نطاق التخفيضات والإعفاءات الضريبية هو عبارة عن هدايا غير مبرّرة للشركات من دون أي مقابل
- الموازنة لم تجارِ التضخّم الحاصل، ولم تقرّ وفق آليّة تضمن حقوق الموظّفين ولا تبعاً لمراجعة شاملة لمهامهم

إن قرار إقرار موازنة 2024 يأتي أولاً وقبل كلّ شيء مدفوعاً بضرورة توفير الغطاء القانوني للنفقات التي تتكبّدها الدولة، لا سيّما أن العمل بموجب القاعدة الاثنتي عشرية لأجل غير مُسمّى – خلافاً لروح الدستور ونصّه – لم يعد مُمكناً بسبب الانهيار الكبير في قيمة الليرة اللبنانية. وفي ما يلي بعض الملاحظات التي أعدّت من الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين ومنظمة كلنا إرادة ومبادرة سياسات الغد والمفكرة القانونية:

تقليص حجم الدولة

يكرّس مشروع موازنة 2024 تقليص حجم الدولة. مع تقليص الموازنة إلى 3.3 مليارات دولار، وهو ما يساوي أقل من 20% من حجمها في العام 2019 (17 مليار دولار)، انخفض الإنفاق العام المُتاح عبر المؤسّسات العامة إلى حدود دنيا. يعدّ الانهيار المالي أكثر وضوحاً من الانهيار الاقتصادي الذي انكمش بنسبة 40% بين عامي 2019 و2023.

–يقلّص مشروع الموازنة دور الدولة إلى حدٍ كبير على الرغم من الأزمة غير المسبوقة التي تمرّ فيها البلاد. ففي أوقات الأزمة يفترض أن يكون الاستثمار العام الهادف والموجّه (نحو البنية التحتية والحماية الاجتماعية وإصلاح الإدارة) السبيل الوحيد لتحفيز الاستثمارات الأساسية في القطاع الخاص وتعزيز النموّ والتماسك الاجتماعي.

–أعِدّت الموازنة قبل 7 تشرين الأول الماضي، ولم تُجرَ أي تعديلات عليها من حينها للحظ التأثيرات الناجمة عن الحرب. وهذا يؤكّد الانفصال العضوي لهذا الفعل

المحاسبي عن الواقع، وعدم انعكاس السياسات العامّة المواكبة له في مشروع الموازنة من أجل معالجة التحدّيات التي تواجهها البلاد.

–الجزء الأكبر من الإنفاق العام المرصود في الموازنة هو عبارة عن نفقات جارية (86%)، فيما تشكّل النفقات الاستثمارية نحو 9% فقط. تمثّل أجور ورواتب موظّفي القطاع العام نصف نفقات الموازنة، وهي خضعت لمراجعتين في العامين الماضيين من أجل تكييفها مع التضخّم. مع ذلك لم تجارِ التضخّم الحاصل، ولم تقرّ وفق آليّة تضمن حقوق الموظّفين، ولا تبعاً لمراجعة شاملة لمهامهم كجزء من إصلاح الإدارة العامّة يضمن تقديم الخدمات العامة الأساسية. إصلاح القطاع العام هو ضرورة لاستعادة الثقة بالحكومة. لن تتمكّن سوى إدارة رشيقة وفعّالة وسليمة مالياً من تحصيل الضرائب وتقديم الخدمات العامة واعتماد سياسات عامة مناسبة.

لماذا إغفال الإصلاحات؟

الموازنة المُقترحة منفصلة عن أي خطّة للتعافي أو أي من الإصلاحات البنيوية التي تمّ الاتفاق عليها مع صندوق النقد الدولي في الاتفاقية المعقودة على مستوى الموظّفين في 7 نيسان 2022، والتي لم يتم تنفيذ أي منها.

–لا يعالج مشروع الموازنة عبء الديون المُتراكمة، ولا يعد جزءاً من أي خطّة لإعادة هيكلة الدين العام، وكأنه لم يجرِ التخلّف عن دفع الديون في آذار 2020، أو أن الاقتصاد يمكن أن يتعافى من دون إعادة هيكلة هذه الديون.

–لا يتطرّق مشروع الموازنة إلى العملية المحاسبية الفاضحة التي قام بها مصرف لبنان، وأدّت إلى تحميل الخزينة العامة ديناً إضافياً بقيمة 58.75 مليار دولار، وهو عبء يجب إلغاؤه نهائياً.

–إن التوازن المُحقّق في المالية العامّة ليس أكثر من عملية تجميلية، فهو يعدّل النفقات لتتساوى مع الإيرادات الفعلية المُحصّلة، التي أعلن بداية أنها بلغت نحو 278 تريليون ليرة لبنانية، وفي كانون الثاني الحالي، أعادت وزارة المالية احتسابها وبلغت نحو 313 تريليون ليرة لبنانية (من 3.3 إلى 3.5 مليارات دولار سنوياً). لكن النفقات المرصودة في الموازنة بقيمة 295 تريليون ليرة لبنانية (3.3 مليارات دولار) لا تشمل جميع التزامات الدولة بما في ذلك المتأخّرات.

–يبدو من المستحيل حالياً تكوين صورة كاملة عن النفقات العامّة. يتمّ تمويل بعض الرواتب بشكل مباشر من جهات مانحة دولية، وخصوصاً رواتب الجيش وجزءاً من رواتب الطاقم التعليمي. وتحوّل الرواتب بالعملات الأجنبية مباشرة إلى حساباتهم، وأحياناً من دون المرور عبر المصرف المركزي. أيضاً، لا تتضمّن الموازنة المُقترحة بعض القروض الممنوحة للدولة اللبنانية، مثل قرض ESSN الذي حصلت عليه من البنك الدولي. عدا أن مخطّطات تمويل شراء الفيول لصالح مؤسّسة كهرباء لبنان تفتقد الشفافية بسبب القواعد المحاسبية التي ترعى عمل المؤسّسات العامة.

الرسم الأول:

تشكّل النفقات الجارية نحو 86% من مجمل نفقات الموازنة

	النسخة النهائية بمليارات الليرات	النسخة الأولى بمليارات الليرات	النسخة النهائية كنسبة من المجمل	النسخة الأولى كنسبة من المجمل
مجمل النفقات الجارية من دون خدمة الدين	254479	260538	86.2	88.3
خدمة الدين	14698	14698	5	5
النفقات الاستثمارية	25936	19877	8.8	6.7
مجمل نفقات الموازنة	295113	295113	100	100

الرسم الثاني:

تساهم الضرائب المباشرة بنحو خمس إيرادات الموازنة فيما كانت تشكّل ربعها في النسخة الأولى من مشروع الموازنة

تساهم الضرائب المباشرة بنحو ربع إيرادات مشروع الموازنة الأولي

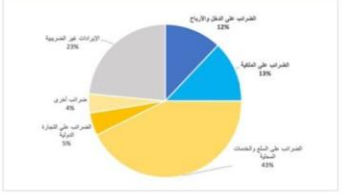

وباتت تساهم بنحو خمس الإيرادات في مشروع الموازنة المعدّل والنهائي

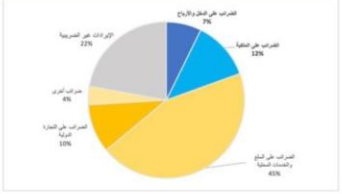

موازنة تظهر ضعف الدولة اللبنانية · 5

نظام ضريبيّ تراجعي

تعمل الموازنة على إدامة نظام ضريبي تراجعي، بينما يهدّد الاقتصاد النقدي المهيمن والحرب المستمرّة فعالية تحصيل الإيرادات.

–لا يمكن أن تكون هناك سياسة اقتصادية مستدامة من دون زيادة الضرائب. لكن تحصيل الضرائب يعتمد على بناء الثقة بين دافعي الضرائب والفاعلين الاقتصاديين والدولة. لا تتناول موازنة العام 2024 أي شيء من هذا القبيل، لا بل تقوم بالعكس.

–لا يزال العبء الضريبي يقع بشكل غير متناسب على الفئات نفسها أي الأكثر فقراً والأكثر التزاماً بالقانون، في حين تجري مكافأة الأثرياء وأصحاب الريوع من خلال المعاملة التفضيلية للثروة والإعفاءات و/أو التنزيلات على الضرائب العقارية والرأسمالية.

–تأتي غالبية إيرادات الموازنة من الضرائب غير المباشرة سهلة التحصيل والتي تعتبر تنازلية (ضرائب الاستهلاك والرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة التي يتمّ تحصيلها غالباً عند نقطة دخول السلع، وكذلك من الرسوم على المعاملات الرسمية والخدمات التي يضطر إليها الناس) في حين جرى تخفيض ضرائب الدخل إلى أقل من 20% من الإيرادات.

–في حين أن الإعفاءات المنصوص عليها في المشروع تفيد بعض دافعي الضرائب الذين نجحوا بالضغط على لجنة المال والموازنة، لا تزال المُخصّصات الاجتماعية أقل من مستوياتها في العام 2019. ومع أن لجنة المال والموازنة رفعت الموارد المخصّصة للوزارات الخدماتية بنسبة 25% بالمقارنة مع مشروع القانون المقدّم من مجلس الوزراء لتصل إلى 747 مليون دولار، إلا أنها لا تشكل سوى 40% من مستواها قبل الأزمة في العام 2019. ونظراً إلى الارتفاع الكبير في عدد الأسر الضعيفة بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل خمس سنوات، فإن الدولة تفتقر إلى القدرة المالية اللازمة لتوفير المخصصات والتقديمات الاجتماعية الكافية.

5.المساهمة الأساسية لهذه الموازنة تكمن في تخفيض التشوّهات المرتبطة بتعدّد أسعار الصرف من خلال الإشارة إلى سعر صرف واحد «يحدّده مصرف لبنان» عند تطبيق الضرائب والرسوم المقوّمة بالدولار. إن تعديل قرار العام 2023 الذي حدّد سعر الصرف عند 15 ألف ليرة للدولار، سيؤدّي إلى الحدّ من التشوّهات الناجمة عن التفاوت بين سعر الصرف في السوق وسعر الصرف الرسمي المُحدّد مسبقاً، كما سيجنّب الخزينة العامة خسائر فادحة في الإيرادات الضريبية، قدّرها صندوق النقد الدولي بـ 3.6% من

الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023، قبل التعديلات التي أدخلت في أيار 2023 وبدأت تؤتي ثمارها في العام الماضي.

الضريبة على القيمة المضافة: إن الحدّ الأدنى للدخل الذي يتوجّب على الشركة أو الفرد أن يدفعا الضريبة على القيمة المضافة متى تمّ تجاوزه، تم تخفيضه بشكل ملحوظ عمّا كان عليه قبل الانهيار، من نحو 67 ألف دولار إلى 33 ألف فقط (أكثر من 3 مليارات ليرة لبنانية وفق سعر صرف 89,500 ليرة لبنانية للدولار). وعلى الرغم من أن العتبة المعدّلة هي أعلى من تلك المنصوص عنها في المسوّدة الأولى (2 مليار ليرة)، لا تزال المشكلات العملانية التي قد تترتب عنها مع الإدارة الضريبية قائمة، وهو ما قد يفسح المجال أمام المزيد من التهرّب الضريبي وتغذية الاقتصاد النقدي. وفي المقابل، قد يؤثر تنفيذ هذا التدبير على تنافسية الشركات الصغيرة والمتوسطة.

إعفاء ضريبي غير مبرّر: تضمّنت مشاريع الموازنات السابقة مواد تسمح للشركات بإعادة تقييم أصولها الثابتة في مقابل الاستفادة من تخفيضات وإعفاءات ضريبية كبيرة. وقد أثارت هذه المواد العديد من الاعتراضات مراراً وتكراراً. الآن، يعيد مشروع موازنة 2024 إحياء هذه المواد ويحوّلها إلى ممارسة منتظمة ودورية، عدا أنه يوسّع نطاقها بما يتجاوز الأصول الثابتة لتشمل العقارات والمخزون. وهذه هدية غير مبرّرة للشركات وليس لها مقابل.

تأجير الممتلكات العامة

تسمح هذه المادة 59 بتأجير أملاك الدولة الخاصة لفترات تصل إلى 18 عاماً. في ظلّ غياب أي ضمانة أو إجراء رقابي على معدّلات الإيجار، تمهّد هذه المادة الطريق لاستغلال الأملاك العامة. وفي حين أن المادة تذكر ضرورة الامتثال لقانون الشراء العام، إلا أن هذا القانون لا يقدّم أي ضمانة جدّية في هذا الإطار. تعدّ هذه المادة مثالاً فاضحاً على «فرسان الموازنة» التي لا ينبغي تضمينها في الموازنة.

إلغاء مبطّن لضريبة: جرى تمرير المادة 88 في مشروع الموازنة، وهي تقلّل بشكل ملحوظ (من15% إلى 1%) معدّل الضريبة على الأرباح الناجمة عن المبيعات العقارية من قبل الأفراد، حتى 31 كانون الأول 2026. أدخلت هذه الضريبة بموجب القانون رقم 64 في 20 تشرين الأول 2017 وعدت من الإصلاحات الضريبية المهمة في

حينها، كونها تعزّز العدالة الضريبية وتحارب مخطّطات التهرّب الضريبي الذي يحرم الخزينة من موارد مهمة.

تشجيع التهرّب الضريبي: بموجب المادة 89 من مشروع قانون الموازنة، يتم تطبيق تسوية تعادل نسبة 50% على غرامات التحقّق والتحصيل المتوجّبة والناجمة من عدم تسديد ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة، والتي تمّ الاعتراض عليها أمام لجنة الاعتراضات ولم يبتّ بها بتاريخ صدور هذا القانون. إن تمرير هذه المادة يتعارض بشكل جوهري مع قرار المجلس الدستوري رقم 2018/2 المتعلق بقانون موازنة 2018، والذي أبطل بنداً مماثلاً بسبب انتهاكه مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية والعدالة الضريبية. إن الاستمرار في محاولة تمرير مواد مماثلة والتعبير صراحة عن نية القيام بارتكابات مشابهة هو أمر مثير للقلق، ولا سيما في الظروف الراهنة وضرورة رفد الخزينة بإيرادات إضافية. يدسّ نص المادة 90 في كل موازنة تقريباً، وهي تقضي بتخفيض، وأحياناً إلغاء، الغرامات والعقوبات المترتّبة عن عدم دفع الضرائب والرسوم. تبعث هذه المادة إشارات سيئة للغاية فهي تضرب مبدأ العدالة والمواطنية والالتزام الضريبي وتشجّع على التهرّب الضريبي، فهي عدا أنها تعفي المتهرّبين من دفع الضريبة من الغرامات المترتبة عليهم، أيضاً تدفع الملتزمين منهم إلى التوقف عن الامتثال طالما أن قوانين الموازنات ستعفيهم من أي غرامة.

https://www.nidaalwatan.com/article/246712-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-2024-%D9%88%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D9%85%D9%86%D9%81%D8%B5%D9%84%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%A3%D9%8A-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%8A%D8%A9

13 – علمتني _الحياة، قصة قصيرة ..، محمد بن راشد

على هامش أحد اجتماعات مجلس التعاون في الثمانينات، وبينما كان الوزراء يتناقشون في الأزمات التي تمر بها المنطقة والتحديات التي لا تنتهي.. كنت في منتصف

الثلاثينات وكنت أصغر من في الجلسة.. وأكثرهم مللاً من حديث السياسة الذي لا ينتهي.. طلبت الحديث، واقترحت على الوزراء اقتراحاً مختلفاً: لماذا لا نطور مدن الخليج لتكون وجهات سياحية عالمية.. ويمكن أن نبدأ من دبي؟ اتجهت نحوي الأنظار.. وساد الصمت قليلاً.. قبل أن تقطعه ضحكة أحد وزراء الخارجية الأكبر سناً .. ثم قال: ماذا سيجد السياح في دبي ومدننا الخليجية؟ الصحراء! الرمال! الحرارة والرطوبة! ضحك الباقون .. ثم أضفى على حديثه نبرة الخبرة وقال: ثم يا شيخ محمد.. أين الإرث الثقافي والحضاري والتاريخ الإنساني في دبي حتى يزورها الناس! لم أجادله.. وإنما أحسست بالحزن لأننا لا نستغل ثرواتنا بشكل أفضل ولا نثق بشبابنا.. ولا نجرب شيئا مختلفاً غير الذي نعرفه ونألفه قبل يومين صدر تقرير منظمة السياحة العالمية التابع للأمم المتحدة.. جاءت الإمارات في المركز الرابع عالمياً في إنفاق السياح الدوليين بإجمالي 224 مليار درهم في العام الماضي فقط متفوقة في إنفاق السياح العالميين على دول عريقة مثل فرنسا وإيطاليا وتركيا وألمانيا ولم يسبقنا في الترتيب إلا الولايات المتحدة وإسبانيا وبريطانيا قرأت التقرير وتذكرت صديقي وزير الخارجية..

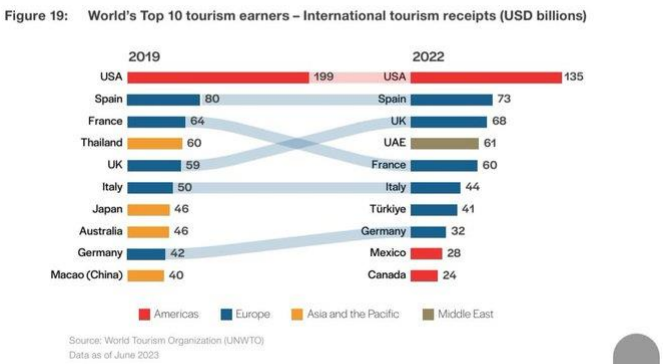

5:48 PM · Oct 7, 2023

14 – للتعويم جوانب أخرى.. دوامة تضخم تلوح في أفق اقتصاد مصر

6/2/2024|

محللون يدعون إلى إقرار حزم اجتماعية مع خفض قيمة الجنيه المصري (غيتي)

يتوقع محللون أن يؤدي الخفض المرتقب لسعر صرف الجنيه المصري (التعويم) إلى تفاقم ارتفاع الأسعار، في وقت تعاني فيه شريحة كبيرة من المصريين من الضغوط المالية.

ونقل موقع "ميدل إيست آي" عن شريف سعيد –وهو عامل مقهى من الجيزة– قوله إنه اعتاد في عام 2011 على شراء وجبة إفطار مكونة من فول مدمس وسلطة وخبز وبيضة من عربة تسوق محلية مقابل 6 جنيهات، لكن الطلب نفسه الآن صار يكلفه أكثر من 40 جنيها.

ويقول سعيد "تذكرة المترو التي كانت بجنيه واحد قبل عقد من الزمن أصبحت الآن بـ20 جنيها، أنا أعمل في الشارع طوال اليوم، وبدأت أرى الكثير من المشردين، إنهم أناس محترمون، لكنهم لا يستطيعون شراء منزل."

وهوت العملة المصرية هذا الأسبوع إلى مستوى غير مسبوق لتصل 72 جنيها للدولار في السوق الموازية، قبل أن تعاود التحسن إلى مستوى 55 جنيها مقابل الورقة الخضراء، لكن السعر في النظام المصرفي الرسمي يبقى عند 31 جنيها.

وتتوالى التقارير التي تشير إلى أن انخفاض قيمة العملة أصبح وشيكا من أجل تقريب السعر الرسمي من السعر الموازي، بحيث تدخل التحويلات المالية وغيرها من العملات الأجنبية إلى الاقتصاد.

ونقل الموقع عن دومينيك فروشتر الخبير الاقتصادي –الذي يركز على أفريقيا– في شركة التأمين الفرنسية "كوفاس" قوله "المستوى الحالي للجنيه المصري (الرسمي) غير قادر على المنافسة، يجب عليهم خفض قيمة العملة، وهو شرط وضعه صندوق النقد الدولي لبرنامجه المالي، طالما لم يكن هناك تخفيض لقيمة العملة فلن يكون هناك برنامج."

"مجرد ضمادة"

ويؤكد التقرير أن مصر على وشك الاتفاق على حزمة مالية جديدة مع صندوق النقد الدولي، وفقا لتقارير متعددة، إذ تمتلك القاهرة بالفعل حزمة بقيمة 3 مليارات دولار من صندوق النقد، لكنها لم تتلق سوى القليل منها، ويرجع ذلك إلى بطء التقدم في بيع أصول الدولة وفي مرونة سعر الصرف وفي الإصلاحات الاقتصادية الأخرى التي حددها الصندوق.

وأرجأت مصر خفض قيمة العملة -وهو مطلب رئيسي لصندوق النقد الدولي- في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية الماضية، إذ كانت ستؤدي إلى تفاقم التضخم المرتفع بالفعل في البلاد، وفق الموقع.

وقال المدير السابق لقسم مصر في البنك الدولي خالد إكرام لـ"ميدل إيست آي" "سيأتي تخفيض قيمة العملة، لكنه لن يكون سوى ضمادة"، فالإجراء سيغير سعر الصرف الاسمي، لكن ليس سعر الصرف الحقيقي المعدل حسب التضخم، وحذر من احتمال حدوث دوامة من خفض قيمة العملة والتضخم.

وأضاف إكرام "ستنتقل التحويلات المالية -التي تأتي عبر القنوات غير الرسمية لأنها كانت أكثر ملاءمة- للقنوات الرسمية، لكن إذا استمر التضخم أعلى من المنافسين فسوف تعود السوق السوداء مرة أخرى."

وسجل التضخم مستوى قياسيا بلغ 38% في سبتمبر/أيلول، قبل أن ينخفض قليلا إلى 34% في نهاية العام الماضي، فيما ترك ارتفاع الأسعار المصريين يكافحون بشدة لتغطية نفقاتهم، وفق التقرير. ونقل الموقع عن صفاء (58 عاما) -وهي عاملة نظافة في المستشفى الرئيسي بجزيرة الوراق في الجيزة- قولها إنها توقفت عن شراء اللحوم والدجاج، وأصبحت الآن تصنع كل طعامها من النشا والبطاطس والخبز، مضيفة أن الخضروات مثل البصل والطماطم يصعب شراؤها الآن.

وقال فروشتر "على الحكومة أن تعتني بالسكان، ولا يمكنها أن تكتفي بتطبيق علاجات صندوق النقد الدولي، وإلا فقد يكون هناك خطر كبير بوقوع أعمال شغب، عليها مساعدة الأشخاص الأكثر احتياجا من خلال البرامج الاجتماعية"، في إشارة إلى برنامج تكافل وكرامة، وهو برنامج للضمان الاجتماعي ترعاه الدولة.

"الخبز والمراقبة"

بدوره، يقول خالد إكرام –الذي حلل التنمية الاقتصادية في مصر لأكثر من 40 سنة– إنه في حين يتم تحديد إنفاق القاهرة من خلال العوامل المحلية فإن إيرادات البلاد تعتمد بشكل كبير على العوامل الخارجية المتقلبة، حسبما نقل عنه الموقع. ويضيف إكرام أنه على المستوى الداخلي ثمة قضية اقتصادية سياسية أساسية، فقد قدمت الحكومات المتعاقبة الخدمات العامة الأساسية والإعانات الحكومية والضرائب المنخفضة مقابل البقاء في السلطة، قائلا "كان لدى الرومان الخبز والسيرك، فلسفة مصر هي الخبز والمراقبة لمنع (السكان) من إزعاج أنفسهم."

لكن عندما يتعلق الأمر بإضافة المزيد إلى خزائن الدولة فإن الاقتصاد يتعرض للعوامل الدولية، ويقول إكرام "تعتمد إيرادات قناة السويس على حالة الاقتصاد العالمي، ويتم اتخاذ قرارات المساعدات (المالية) في رؤوس الأموال الأجنبية، وتعتمد التحويلات المالية على الصحة الاقتصادية للمكان الذي يوجد فيه العمال."

وذكر الموقع أن العديد من العوامل الخارجية دمرت مصر في الأشهر والسنوات الأخيرة، وأدت الحرب في أوكرانيا عام 2022 إلى ارتفاع أسعار النفط والغذاء، خاصة القمح الذي تعد مصر أكبر مستورد له في العالم، وروسيا وأوكرانيا من أكبر الموردين. وفي الآونة الأخيرة حدث انخفاض ملحوظ في السياحة –وهي أحد أكبر مصادر الدخل في مصر– بسبب الحرب على غزة.

وفي الوقت نفسه، شهدت قناة السويس– وهي مصدر مهم آخر للإيرادات– تباطؤا في حركة المرور بنسبة تصل إلى 30% مقارنة بالعام الماضي بسبب تجنب شركات الشحن البحر الأحمر على إثر مخاوف من تعرضها لهجوم من قبل الحوثيين، كما تراجعت تحويلات المصريين في الخارج 29% خلال الربع الأول من العام المالي الحالي مقارنة بالربع المقابل من العام الماضي.

"لا فائدة"

وبحسب الموقع، فإن التحايل على مثل هذه العوامل الخارجية المتقلبة سيتطلب من مصر أن تتخذ خطوات طويلة المدى في التصنيع والتصدير، وهو ما يعني معالجة القضايا المستمرة منذ عقود حول ضعف الإنتاجية والتعليم والبنية التحتية، لكن بالنسبة

للمصريين الذين يعانون من ضائقة مالية فإن الاعتبارات الهيكلية بعيدة كل البعد عن اهتماماتهم المباشرة. وقالت صفاء "لا فائدة من التعليم الآن، فثمة خريجون جامعيون يأتون إلى المستشفى ويريدون العمل حراس أمن أو بستانيين، وفي ظل هذا النظام سنظل دائما فقراء، ولن يُنظر إلينا أبدا على أننا مزدهرون ومحترمون، لذا فإن الحصول على درجة علمية أو عدمها لن يكون مهما."

ونقل الموقع عن أحمد حسنين (23 عاما) –وهو خريج الحقوق بالإسكندرية– أنه تخلى عن وظيفة كاتب براتب 2500 جنيه شهريا ليصبح حارس أمن في مجمع سكني فاخر، حيث يكسب الآن 4 آلاف جنيه شهريا ويحصل على طعام وإقامة مجانية. وأضاف "هي وظيفة متعبة، لكن هذا هو ما هو متاح، أرسل ألفي جنيه إلى والدي وأحتفظ بمثلها، وأعمل 6 أيام في الأسبوع في نوبات مدتها 12 ساعة، يجب أن أعمل وأركض مثل الدجاجة لإطعام نفسي وعائلتي، وإلا فسنصبح جائعين في هذه الأيام المظلمة."

المصدر: الجزيرة +الصحافة البريطانية

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/2/6/%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%88%D9%8A%D9%85-%D8%AC%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%A8-%D8%A3%D8%AE%D8%B1%D9%89-%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%B6%D8%AE%D9%85-%D8%AA%D9%84%D9%88%D8%AD-%D9%81%D9%8A?traffic_source=rss

15 – إطلاق "مبادرة دبي للنمو العالمي" بقيمة 136 مليون دولار

سكاي نيوز عربية – أبوظبي، 29 – 07:58يناير 2024

السياحة في دبي – اقتصاد الإمارات

أعلن الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي إطلاق "مبادرة دبي للنمو العالمي" لدعم وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تأسست في دبي والراغبة في التوسع عالمياً، من خلال برنامج تمويلي ميسر تبلغ

قيمته 500 مليون درهم (حوالي 136 مليون دولار)، وذلك بالتعاون بين حكومة دبي وبنك الإمارات دبي الوطني.

وقال: "الاقتصادات تركّز عادةً على تمكين واستقطاب الشركات محلياً، لكننا في دبي نذهب أبعد من ذلك وبخطوات متقدمة لمساندة طموح الشركات بالتوسع نحو العالمية، واليوم أصبح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة شريك داعم لتطلعاتها نحو تصدير نماذجها الناجحة عالمياً."

وأضاف الشيخ حمدان: "دبي حريصة باستمرار على دعم رواد الأعمال والمستثمرين والشركات خاصة الصغيرة والمتوسطة منها والتي تمثل حوالي 95 بالمئة من عدد الشركات المسجلة في الإمارة، والتي برهنت أنها عنوان ثابت في قصة نجاح دبي التي ألهمت الاقتصاديين واستقطبت الاستثمارات، ونحن ملتزمون بتقديم كل ما تحتاجه هذه الشركات من تسهيلات لتنمو وتتوسع وتمارس دورها المحوري في اقتصاد دبي الجاذب للاستثمار والتمويل بفضل مرونته وسهولة تأسيس ومزاولة وتوسيع الأعمال فيه."

كما أكّد الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، أن المشاريع والشركات لاسيما الصغيرة والمتوسطة في دبي تحظى باهتمام ودعم من الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، بما يدعم تنفيذ أجندة دبي الاقتصادية D33 تحقيقا لرؤيته بجعل دبي ضمن أفضل ثلاث مدن اقتصادية في العالم بحلول عام 2033.

وقال "لقد شهدنا على مدى السنوات الماضية العديد من قصص النجاح للمشاريع والشركات خاصة الصغيرة والمتوسطة في دبي، حتى أصبحت هذه الشركات والمشروعات لاعباً محورياً وحيوياً تحظى بالحصّة الأكبر من الشركات المسجّلة والعاملة في دبي، والتي رفدت اقتصاد دبي بمجالات وقطاعات اقتصادية نوعية قائمة على المعرفة والابتكار، محققة نجاحات وإنجازات ساهمت في ترسيخ مكانة دبي مركزاً عالمياً لتبنّي الأفكار المبتكرة، وبيئةً حاضنةً لأصحاب المواهب والشركات الناشئة والمتوسطة ما أهلها لتصدير نموذجها الريادي للخارج وتوسيع قاعدة اقتصادها المتنوع والمستدام."

وبهذه المناسبة، قال الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، النائب الأول لحاكم دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية" :دبي، تواصل إطلاق مبادرات ريادية لتمكين قطاعات الأعمال فيها وتحفيزها واستقطاب الشركات والاستثمارات والمشروعات التجارية الطموحة من مختلف أنحاء العالم، وتخصيص 500 مليون درهم ضمن "مبادرة دبي للنمو العالمي" لدعم وتمويل توسّع الشركات الصغيرة والمتوسطة عالمياً هو استثمار مدروس في مستقبل الاقتصاد المرن الذي ينوّع مصادر الدخل ويمكّن القطاع الخاص ويلبي كافة مؤشرات النمو المتوازن والمستدام."

وأضاف: "تبلغ نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد دبي حوالي النصف، وتوظف حوالي 60 بالمئة من القوى العاملة، ونهدف لتعزيز تمكينها ونموها من خلال قروض تنموية ميسرة تسهّل توسعها ونموها عالمياً.. ونشكر بنك الإمارات دبي الوطني على دوره الفعّال كشريك استراتيجي لحكومة دبي في دعم هذه المبادرة النوعية الجديدة، فالقطاع الخاص سيظل دائماً شريكنا الاستراتيجي في دعم نمو اقتصاد دبي."

تهدف" مبادرة دبي للنمو العالمي "إلى تعزيز التوسع العالمي للشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي وتشجيعها على النمو خارج دولة الإمارات، وسيتم تنفيذ المشروع بالتعاون مع بنك الإمارات دبي الوطني، الذي سيقوم بدعم هذه المبادرة من خلال تمويل الشركات المعتمدة في البرنامج برسوم تنافسية تساوي معدلات الفائدة البينية للبنوك الإماراتية (الإيبور) دون أي هامش ربح إضافي.

وسيتم تشكيل لجنة توجيهية مشتركة تضم ممثلين عن حكومة دبي وممثلين عن بنك الإمارات دبي الوطني، لتكون مسؤولة عن توجيه المبادرة واختيار الشركات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة والإشراف على تنفيذها وضمان نجاحها.

وقد تم تخصيص مبلغ للتمويل يبلغ 500 مليون درهم لتقديم التمويل المالي لهذه الشركات لدعمها لتوسيع نطاق عملياتها عالمياً، حيث تعد هذه المبادرة نوعية من حكومة دبي لمساعدة الشركات الناجحة التي تمتلك خبرات لعدة سنوات على تمويل توسعها الدولي، وستكون المبادرة متاحة لجميع الشركات التي تأسست منذ نشأتها في دبي بغض النظر عن جنسية ملّاكها، والتي تستوفي الشروط.. وستبدأ المبادرة بقطاعات

استراتيجية محددة لتشمل لاحقاً جميع القطاعات الأخرى وسيعلن بنك الإمارات دبي الوطني خلال شهر فبراير القادم تفاصيل أعمال البرنامج التمويلي.

https://www.snabusiness.com/article/1688952-%D8%A7%D9%95%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%AF%D8%A8%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D8%A8%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-136-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1

16 – احتياطيات النفط في أفريقيا خلال 2023.. دولتان فقط تشهدان تغيرًا (تقرير)

مقارنة بعام 2022

وحدة أبحاث الطاقة – أحمد شوقي، 06-01-2024

انخفضت احتياطيات النفط في أفريقيا بنسبة طفيفة خلال العام الماضي (2023)، مع ثبات تقديرات غالبية البلدان، باستثناء دولتين فقط، في الوقت الذي شهد فيه إنتاج القارة السمراء من الخام زيادة صغيرة.

وبحسب أرقام حديثة اطلعت عليها وحدة أبحاث الطاقة، بلغت احتياطيات أفريقيا من النفط 119.050 مليار برميل بنهاية 2023، مقابل 119.099 مليار برميل خلال العام السابق له (2022)، بانخفاض نسبته 0.04%.

وتمثّل احتياطيات النفط في أفريقيا نحو 6.8% من إجمالي الاحتياطيات العالمية، التي بلغت 1.754 تريليون برميل في 2023، مقابل 1.746 تريليون برميل عام 2022.

بينما تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع إنتاج النفط في أفريقيا إلى 7.146 مليون برميل يوميًا خلال 2023، مقابل 7.131 مليون برميل يوميًا العام السابق له.

وللاطلاع على حصاد وحدة أبحاث الطاقة لعام 2023 بشأن النفط والغاز والفحم والطاقة المتجددة والهيدروجين والسيارات الكهربائية، يُرجى الضغط هنا.

أبرز تغييرات احتياطيات النفط في أفريقيا

شهدت احتياطيات النفط في أفريقيا تغييرات فقط بأرقام نيجيريا وأنغولا، سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وفق تقديرات أويل آند غاز جورنال، التي تشمل النفط الخام والمكثفات والسوائل الغازية.

وانخفضت احتياطيات النفط في نيجيريا –ثاني أكثر الدول الأفريقية من حيث الاحتياطيات بعد ليبيا– إلى 36.96 مليار برميل خلال 2023، مقابل 37.05 مليار برميل في العام السابق له.(2023)

ويستعرض الرسم التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، احتياطيات النفط المؤكدة في نيجيريا تاريخيًا:

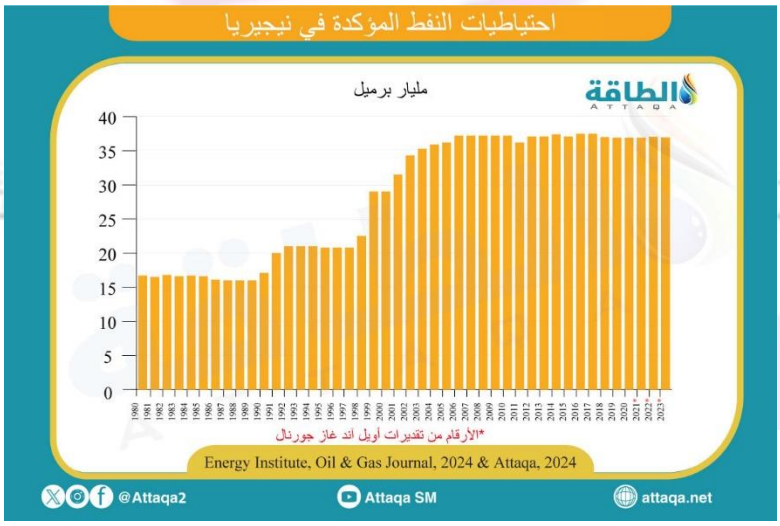

في المقابل، ارتفعت احتياطيات أنغولا من النفط من 2.516 مليار برميل عام 2022 إلى 2.550 مليار برميل خلال 2023.

يُشار إلى أن أنغولا قد أعلنت في أواخر العام الماضي انسحابها من منظمة أوبك، بعد سلسلة من الخلافات بشأن الحصص الإنتاجية، وعدم امتثالها لأهداف الإنتاج المحددة من جانب تحالف أوبك+، ورأت الدولة الأفريقية أنها لن تكسب شيئًا من البقاء في المنظمة.

أكبر الدول المالكة لاحتياطيات النفط في أفريقيا

تأتي ليبيا على رأس قائمة أكثر الدول امتلاكًا لاحتياطيات النفط في أفريقيا، بنحو 48.36 مليار برميل بنهاية 2023، دون تغيير عن العام السابق له، كما هو حال بقية الدول الأفريقية باستثناء نيجيريا وأنغولا.

وتُعدّ ليبيا –أيضًا– خامس أكبر الدول العربية من حيث الاحتياطيات النفطية، كما يرصد الرسم التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة:

وبعد نيجيريا القابعة في المركز الثاني أفريقيًا، تأتي الجزائر ثالثة باحتياطيات نفطية مؤكدة 12.2 مليون برميل بنهاية 2023.

ورابعًا، يأتي السودان ودولة جنوب السودان باحتياطيات إجمالية 5 مليارات برميل خلال 2023، مع واقع أن جنوب السودان تستحوذ وحدها على 3.5 مليار برميل من هذا الإجمالي.

أمّا مصر فقد بلغت احتياطياتها من النفط 3.3 مليار برميل بنهاية 2023، لتكون في الترتيب الخامس أفريقيًا، تليها أنغولا في المركز السادس (2.55 مليار برميل)، ثم أوغندا بنحو 2.50 مليار برميل.

وفي المراكز من الثامن إلى العاشر، تأتي الغابون والكونغو الديمقراطية وتشاد باحتياطيات 2 و1.8 و1.5 مليار برميل على التوالي، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وتمتلك بقية الدول الأفريقية احتياطيات قليلة من النفط أدنى بكثير من مليار برميل، عدا دولة غينيا الاستوائية، التي تأتي في المركز الـ11 باحتياطيات 1.1 مليار برميل بنهاية 2023.

https://attaqa.net/2024/01/06/%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-/%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-2023-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%AA

17 – أكثر 10 دول عربية امتلاكًا لاحتياطيات النفط في 2023 (إنفوغرافيك)

وحدة أبحاث الطاقة – أحمد عمار، 30-12-2023

أظهرت قائمة أكثر 10 دول عربية امتلاكًا لاحتياطيات النفط خلال 2023، استمرار تصدُّر السعودية والعراق والإمارات القائمة، في ظل الدور القيادي للمنطقة العربية بالسوق العالمية.

ولم تشهد قائمة عام 2023 أي تغيرات في احتياطيات الدول العربية، عدا دولة الإمارات التي نجحت في زيادة احتياطيات الخام من ذلك الوقود الأحفوري.

يُشار إلى أن احتياطيات النفط عالميًا ارتفعت خلال عام 2023 إلى 1.754 تريليون برميل، مقابل 1.746 تريليون برميل خلال عام 2022.

وتستعرض وحدة أبحاث الطاقة– اعتمادًا على التقرير السنوي لمجلة أويل آند غاز جورنال– قائمة أكثر 10 دول عربية امتلاكًا لاحتياطيات النفط خلال 2023.

وتعتمد منهجية تقرير أويل آند غاز في احتساب احتياطيات النفط على كل من النفط الخام والمكثفات وسوائل الغاز الطبيعي والرمال النفطية.

أكبر 5 دول عربية من حيث الاحتياطيات

واصلت السعودية خلال 2023 تربعها على عرش قائمة أكثر 10 دول عربية امتلاكًا لاحتياطيات النفط، وسط استقرارها عند 267.19 مليار برميل.

وفي المركز الثاني بالقائمة جاء العراق باحتياطيات نفطية استقرت عند 145.01 مليار برميل، دون تغيير عن عام 2021.

منصات حفر– الصورة من رويترز

ومع وجودها في الترتيب الثالث، نجحت الإمارات في زيادة احتياطيات النفط لديها خلال 2023 إلى 113 مليار برميل، مقابل 111 مليار برميل في عام 2022.

ورابعًا، حلت الكويت في قائمة أكثر 10 دول عربية امتلاكًا لاحتياطيات النفط خلال 2023 مع استقرارها عند 101.5 مليار برميل، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وجاءت ليبيا في المركز الخامس عربيًا باحتياطيات نفطية استقرت خلال 2023 عند مستوى 48.36 مليار برميل.

مصر واليمن في ذيل القائمة

في الترتيب السادس، جاءت قطر بقائمة أكثر 10 دول امتلاكًا لاحتياطيات النفط خلال 2023 استقرت عند 25.24 مليار برميل من الخام.

وتلاها في الترتيب دولة الجزائر التي استقرت احتياطياتها النفطية خلال العام عند 12.2 مليار برميل، بحسب البيانات التي جمعتها وحدة أبحاث الطاقة.

وحلّت سلطنة عمان في المركز الثامن في القائمة باحتياطيات نفطية استقرت خلال 2023 عند 4.9 مليار برميل.

وتاسعًا، جاءت مصر باحتياطيات بلغت 3.3 مليار برميل من النفط الخام، وتلتها في المركز الأخير دولة اليمن باحتياطيات نفطية استقرت عند 3 مليارات برميل.

تُجدر الإشارة إلى أن احتياطيات السودان وجنوب السودان قد بلغت 5 مليارات برميل بنهاية 2023، لكن أويل آند غاز جورنال، لم تذكر بيانات منفصلة لكل دولة على حدة.

https://attaqa.net/2023/12/30/%d8%a3%d9%83%d8%ab%d8%b1-10-%d8%af%d9%88%d9%84-%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%85%d8%aa%d9%84%d8%a7%d9%83%d9%8b%d8%a7-%d9%84%d8%a7%d8%ad%d8%aa%d9%8a%d8%a7%d8%b7%d9%8a%d8%a7%d8%aa-%d8%a7-2/

18 – للتعويم جوانب أخرى.. دوامة تضخم تلوح في أفق اقتصاد مصر

6/2/2024|

محللون يدعون إلى إقرار حزم اجتماعية مع خفض قيمة الجنيه المصري (غيتي)

يتوقع محللون أن يؤدي الخفض المرتقب لسعر صرف الجنيه المصري (التعويم) إلى تفاقم ارتفاع الأسعار، في وقت تعاني فيه شريحة كبيرة من المصريين من الضغوط المالية.

ونقل موقع "ميدل إيست آي" عن شريف سعيد –وهو عامل مقهى من الجيزة– قوله إنه اعتاد في عام 2011 على شراء وجبة إفطار مكونة من فول مدمس وسلطة وخبز وبيضة من عربة تسوق محلية مقابل 6 جنيهات، لكن الطلب نفسه الآن صار يكلفه أكثر من 40 جنيها.

ويقول سعيد "تذكرة المترو التي كانت بجنيه واحد قبل عقد من الزمن أصبحت الآن بـ20 جنيها، أنا أعمل في الشارع طوال اليوم، وبدأت أرى الكثير من المشردين، إنهم أناس محترمون، لكنهم لا يستطيعون شراء منزل."

وهوت العملة المصرية هذا الأسبوع إلى مستوى غير مسبوق لتصل 72 جنيها للدولار في السوق الموازية، قبل أن تعاود التحسن إلى مستوى 55 جنيها مقابل الورقة الخضراء، لكن السعر في النظام المصرفي الرسمي يبقى عند 31 جنيها.

وتتوالى التقارير التي تشير إلى أن انخفاض قيمة العملة أصبح وشيكا من أجل تقريب السعر الرسمي من السعر الموازي، بحيث تدخل التحويلات المالية وغيرها من العملات الأجنبية إلى الاقتصاد.

ونقل الموقع عن دومينيك فروشتر الخبير الاقتصادي –الذي يركز على أفريقيا– في شركة التأمين الفرنسية "كوفاس" قوله "المستوى الحالي للجنيه المصري (الرسمي) غير قادر على المنافسة، يجب عليهم خفض قيمة العملة، وهو شرط وضعه صندوق النقد الدولي لبرنامجه المالي، طالما لم يكن هناك تخفيض لقيمة العملة فلن يكون هناك برنامج."

"مجرد ضمادة"

ويؤكد التقرير أن مصر على وشك الاتفاق على حزمة مالية جديدة مع صندوق النقد الدولي، وفقا لتقارير متعددة، إذ تمتلك القاهرة بالفعل حزمة بقيمة 3 مليارات دولار من صندوق النقد، لكنها لم تتلق سوى القليل منها، ويرجع ذلك إلى بطء التقدم في بيع أصول الدولة وفي مرونة سعر الصرف وفي الإصلاحات الاقتصادية الأخرى التي حددها الصندوق.

وأرجأت مصر خفض قيمة العملة –وهو مطلب رئيسي لصندوق النقد الدولي– في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية الماضية، إذ كانت ستؤدي إلى تفاقم التضخم المرتفع بالفعل في البلاد، وفق الموقع.

وقال المدير السابق لقسم مصر في البنك الدولي خالد إكرام لـ"ميدل إيست آي" "سيأتي تخفيض قيمة العملة، لكنه لن يكون سوى ضمادة"، فالإجراء سيغير سعر الصرف الاسمي، لكن ليس سعر الصرف الحقيقي المعدل حسب التضخم، وحذر من احتمال حدوث دوامة من خفض قيمة العملة والتضخم.

وأضاف إكرام "ستنتقل التحويلات المالية –التي تأتي عبر القنوات غير الرسمية لأنها كانت أكثر ملاءمة– للقنوات الرسمية، لكن إذا استمر التضخم أعلى من المنافسين فسوف تعود السوق السوداء مرة أخرى."

وسجل التضخم مستوى قياسيا بلغ 38% في سبتمبر/أيلول، قبل أن ينخفض قليلا إلى 34% في نهاية العام الماضي، فيما ترك ارتفاع الأسعار المصريين يكافحون بشدة لتغطية نفقاتهم، وفق التقرير.

ونقل الموقع عن صفاء (58 عاما) –وهي عاملة نظافة في المستشفى الرئيسي بجزيرة الوراق في الجيزة– قولها إنها توقفت عن شراء اللحوم والدجاج، وأصبحت الآن تصنع كل طعامها من النشا والبطاطس والخبز، مضيفة أن الخضروات مثل البصل والطماطم يصعب شراؤها الآن.

وقال فروشتر "على الحكومة أن تعتني بالسكان، ولا يمكنها أن تكتفي بتطبيق علاجات صندوق النقد الدولي، وإلا فقد يكون هناك خطر كبير بوقوع أعمال شغب، عليها مساعدة الأشخاص الأكثر احتياجا من خلال البرامج الاجتماعية"، في إشارة إلى برنامج تكافل وكرامة، وهو برنامج للضمان الاجتماعي ترعاه الدولة.

"الخبز والمراقبة"

بدوره، يقول خالد إكرام –الذي حلل التنمية الاقتصادية في مصر لأكثر من 40 سنة– إنه في حين يتم تحديد إنفاق القاهرة من خلال العوامل المحلية فإن إيرادات البلاد تعتمد بشكل كبير على العوامل الخارجية المتقلبة، حسبما نقل عنه الموقع. ويضيف إكرام أنه على المستوى الداخلي ثمة قضية اقتصادية سياسية أساسية، فقد قدمت

الحكومات المتعاقبة الخدمات العامة الأساسية والإعانات الحكومية والضرائب المنخفضة مقابل البقاء في السلطة، قائلا "كان لدى الرومان الخبز والسيرك، فلسفة مصر هي الخبز والمراقبة لمنع (السكان) من إزعاج أنفسهم."

لكن عندما يتعلق الأمر بإضافة المزيد إلى خزائن الدولة فإن الاقتصاد يتعرض للعوامل الدولية، ويقول إكرام "تعتمد إيرادات قناة السويس على حالة الاقتصاد العالمي، ويتم اتخاذ قرارات المساعدات (المالية) في رؤوس الأموال الأجنبية، وتعتمد التحويلات المالية على الصحة الاقتصادية للمكان الذي يوجد فيه العمال."

وذكر الموقع أن العديد من العوامل الخارجية دمرت مصر في الأشهر والسنوات الأخيرة، وأدت الحرب في أوكرانيا عام 2022 إلى ارتفاع أسعار النفط والغذاء، خاصة القمح الذي تعد مصر أكبر مستورد له في العالم، وروسيا وأوكرانيا من أكبر الموردين.

وفي الآونة الأخيرة حدث انخفاض ملحوظ في السياحة –وهي أحد أكبر مصادر الدخل في مصر– بسبب الحرب على غزة.

وفي الوقت نفسه، شهدت قناة السويس– وهي مصدر مهم آخر للإيرادات– تباطؤا في حركة المرور بنسبة تصل إلى 30% مقارنة بالعام الماضي بسبب تجنب شركات الشحن البحر الأحمر على إثر مخاوف من تعرضها لهجوم من قبل الحوثيين، كما تراجعت تحويلات المصريين في الخارج 29% خلال الربع الأول من العام المالي الحالي مقارنة بالربع المقابل من العام الماضي.

"لا فائدة"

وبحسب الموقع، فإن التحايل على مثل هذه العوامل الخارجية المتقلبة سيتطلب من مصر أن تتخذ خطوات طويلة المدى في التصنيع والتصدير، وهو ما يعني معالجة القضايا المستمرة منذ عقود حول ضعف الإنتاجية والتعليم والبنية التحتية، لكن بالنسبة للمصريين الذين يعانون من ضائقة مالية فإن الاعتبارات الهيكلية بعيدة كل البعد عن اهتماماتهم المباشرة.

وقالت صفاء "لا فائدة من التعليم الآن، فثمة خريجون جامعيون يأتون إلى المستشفى ويريدون العمل حراس أمن أو بستانيين، وفي ظل هذا النظام سنظل دائما

فقراء، ولن يُنظر إلينا أبدا على أننا مزدهرون ومحترمون، لذا فإن الحصول على درجة علمية أو عدمها لن يكون مهما."

ونقل الموقع عن أحمد حسنين (23 عاما) –وهو خريج الحقوق بالإسكندرية– أنه تخلى عن وظيفة كاتب براتب 2500 جنيه شهريا ليصبح حارس أمن في مجمع سكني فاخر، حيث يكسب الآن 4 آلاف جنيه شهريا ويحصل على طعام وإقامة مجانية.

وأضاف "هي وظيفة متعبة، لكن هذا هو ما هو متاح، أرسل ألفي جنيه إلى والدي وأحتفظ بمثلها، وأعمل 6 أيام في الأسبوع في نوبات مدتها 12 ساعة، يجب أن أعمل وأركض مثل الدجاجة لإطعام نفسي وعائلتي، وإلا فسنصبح جائعين في هذه الأيام المظلمة."

المصدر: الجزيرة +الصحافة البريطانية

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/2/6/%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%88%D9%8A%D9%85-%D8%AC%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%A8-%D8%A3%D8%AE%D8%B1%D9%89-%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%B6%D8%AE%D9%85-%D8%AA%D9%84%D9%88%D8%AD-%D9%81%D9%8A?traffic_source=rss

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

* * *

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2024/470

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

26 شباط، 2024

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف: هنا

مقدمة: هذا التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

ملاحظة مهمة: تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى مساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول.

ملاحظة: يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير ليتم حذف اسمك من القائمة البريدية.

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

M E A K Weekly Economic Report No. 470

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry

26 February 2024

Weekly Economic Report No. 470

Link to download the report as a PDF:

Introduction: The report is the outcome of a follow–up to the economic media and the World Wide Web. It is made available to academics, economists, decision–makers, and followers to facilitate access to economic information.

Important Notice: Some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Assistance in verifying this information and citing the source for reliability is appreciated. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate information contained in the report, as the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible.

Note: Those who do not wish to continue receiving the report are requested to inform the author so that their names will be removed from the mailing list.